

قضية اليوم

قانون «النفط في البر»: وزير الطاقة وحيداً

بدا المشهد في اجتماع اللجان النيابية المشتركة يوم امس سورباليا. خلال مناقشة اقتراح قانون الموارد البترولية في الاراضي اللبنانية. ظهر وزير الطاقة وحيدا مدافعا عن حق الحكومة بمنح التراخيص، فيما معظم نواب كتلة «لبنان القوي»، ايدوا. كما غالبية نواب كتلة الاخرى. فكرة العودة إلى مجلس النواب للتصديق عليها

ميسم زرق

بعد إقرار قانون الموارد البترولية في البحر (الماء الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخاصة)، وتوقيع لبنان أول اتفاقيتي استكشاف وإنتاج للنفط والغاز فيها، انتقل البحث إلى الموارد البترولية في البر اللبناني. لهذه الموارد اقتراح قانون سبق أن تقدّم به النائب السابق محمد قباني. درسته لجنة فرعية برئاسة النائب السابق جوزف الملوف، ويات اليوم في عهدة اللجان المشتركة التي بدأت بمناقشته يوم أمس.

لم يطرّ النقاش من دون جدل ظاهره دستوري وياطنه سياسي، فأخذ مساحة ساعتين من الأخذ والرد. وصل النواب إلى المادة الثانية - الفقرة 3، التي تنص على أن «يحدّد مجلس الوزراء المناطق المحظورة من الأراضي الخاضعة للولاية القضائية للجمهورية اللبنانية

أبي خليك: المجلس الدستوري اجاز سابقاً للحكومة حق منح التراخيص

بموجب مرسوم مرسوم بناء على اقتراح الوزير المعني (وزير الطاقة) المُستند إلى توصية هيئة إدارة قطاع النفط. هنا انقسم النواب، وفتح السجال حول ما إذا كانت الحكومة اللبنانية هي الجهة الصالحة لمنح الشركات النفطية عقود تشغيل أو امتيازات للتقيب عن النفط والغاز في البر، أو أن قرار الحكومة يحتاج إلى تصديق مجلس النواب. الغالبية الساحقة من مختلف كتل النيابية أصرت على «ضرورة موافقة مجلس النواب».

مستندة إلى المادة 89 من الدستور التي تنص على أنه «لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون». تبين أنه حزب الله وحركة أمل والقوات من أكثر المدافعين عن هذه الفكرة. فاقد النائب إبراهيم الموسوي أن «من حق

المجلس مراقبة عمل الحكومات. لأن البرلمان حين يسنّ ويشرّع القوانين يلحظ مستقبل أجيال مقبلة ولا يحصرها بفترة أتية». الوزير سيزار أبي خليل لم يتألف مع الفكرة، ومعه قلّة من نواب كتلّ لبنان القوي. تسلّح وزير الطاقة بقرار المجلس الدستوري (رقم 2002/2) الذي «سبق أن أجاز



الفرزالي: هم العودة إلى مجلس النواب بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى عرقلة الإجراء، ات التلزيمة (هيلم الموسوي)

نواب كتل الكتل الأخرى، إضافة إلى نواب عونيين، أصروا على ضرورة العودة إلى مجلس النواب. لكن إقرار هذه المادة في اللجان المشتركة لا يعني بل عقد استكشاف وإنتاج توقعه الدولة اللبنانية مع أطراف آخرين». نواب تيار المستقبل أصروا على أن هذا الأمر من مهمات الحكومة. فيما الغلبة، في التصويت، كانت لراي وزير

الأمر يدخل ضمن صلاحيات مجلس الوزراء». ويدافع وزير الطاقة عن موقفه انطلاقاً من أن «مجلس النواب مهمته التشريع والمحاسبة، فإذا أعطي لمجلس النواب حق المصادقة على التراخيص وظهر في ما بعد أي خلل، فحينها من يحاسبه؟ هل يحاسب مجلس النواب نفسه، فيما دوره هو محاسبة الحكومة

والوزراء؟». نواب المستقبل تلاقوا مع وزير الطاقة بحصر هذا الأمر بالحكومة لكن خلفيتهم في النقاش كانت من منطلق سياسي. فأكدوا أن «الاقتراح كله في مضمونه هو عمل حكومي، لذا ينبغي أن تتبادر الحكومة إلى إعداده وتحمل مسؤوليته، منعا لتداخل عمل السلتين التنفيذية والتشريعية». من جهته، أكد النائب نقولا نحاس في حديث مع «الأخبار» أن من الأفضل «الاحتكام إلى رأي هيئة التشريع والاستشارات»، وهو موقف أعلنه في الجلسة وأيده زملاء آخرون منهم النائب ميشال معوض.

في المقابل، أصّر نواب كتل الأخرى على موقفهم بالعودة إلى البرلمان، مؤكداً أن الكلام داخل الجلسة طرح التعديلات على النظام الداخلي (كان نقاشاً دستورياً)، وأن التمسك بحق مجلس النواب إنما هو من باب الحرص على الدستور. هذه «الشريعة» طرح سؤالاً عن نغاضي النواب سابقاً عن «خرق الدستور»، فلماذا لم ينتبه «أصحاب السعادة» (سواء كانوا هم شخصياً حاضرين في النقاشات السابقة، أو كتلهم) إلى حق مجلس النواب في المصادقة على التراخيص حين أقرت الحكومة قانون الموارد البترولية في البحر؟ هل تذكر النواب اليوم المادة 89؟ لماذا يُفترض بمجلس النواب «المصادقة» فيما تختصر مهمته في التشريع والمحاسبة؟ أجوبة النواب «ولا أسهل». بعضهم يربطها «بترسخ مبدأ الشفافية»، وآخرون اعتبروا أن «ما حصل سابقاً هو خطأ ولا يترد ذلك ارتكابه مرّة أخرى». بهذه البساطة إذا يجري التعاطي مع مسائل إدارة الشأن العام، وفي مواضيع شديدة الأهمية كقطاع البترول في هذا الإطار، يرى النائب إيلي الفرزالي أن «التغاضي عن هذه المسألة في قانون الموارد البترولية في البحر كان خطأ. لكن إذا كانت الأكثرية السابقة غير مكترثة بالدستور، فهل نتخب نهجها؟». ويشير إلى أنه «يؤيد فكرة العودة إلى مجلس النواب، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى عرقلة الإجراءات التلزيمة». قانون خاص لكل ترخيص. هذا

تقرير

المجلس الأعلى للكاثوليك: سقوط آخر حصون فرعون

هنذ 14 عاماً والمجلس الأعلى لطائفة الروم الكاثوليك يحاول إدخال تعديلات على نظامه الداخلي. كانت الأمر يصطدم برغبة «الماللات» في الحفاظ على مركز نفوذ لها. نتائج الانتخابات النيابية «حزرت» المجلس الأعلى من هذا «العيب». فأصبح لدى اللجنة القانونية المعنية خمسة اقتراحات تبحث بينها الخروج بالصيغة الأنسب

ليا الفرزي

خسارة الشخصيات «المستقلة» (غير الحزبية) الممثلة لطائفة الروم الكاثوليك في الانتخابات النيابية، وتحديداً ميشال فرعون في الأشرقية ومiriam سكاuf في زحلة، سهّل على القوات اللبنانية، ممثلة بالنائب جورج عقيص والوزير ملحم رياشي، طرح التعديلات على النظام الداخلي للمجلس الأعلى للروم الكاثوليك، بما يؤدي إلى تحويله إلى ما تشبه المجلس الاستشاري إلى جانب البطريركية. المُتصرّر الأول من المشروع هو فرعون، الذي يحفظ من خلال موقعه كنائب لرئيس «المجلس الأعلى» (رئيسه البطريرك يوسف العيسى)، بأخر حصن يستمد منه نفوذه السياسي والشعبي. انطلاقاً من هنا، تُفهم «حساسية» فرعون تجاه طرح التعديلات على النظام الداخلي، «واتهامه لرياشي بمحاولة إقصاء العائلات، لحساب تقوية الوجود الحزبي». بحسب المصادر، التي تُسارع إلى التوضيح بأنّ وزير الدولة في حكومة تصريف الأعمال «اقتنع أخيراً، لأنّ الروحية غير عداينة، ولأنّ التعديلات لن تصبح نافذة قبل انتهاء ولاية فرعون في المجلس، وأخيراً لأنّ الرجل لم يعد يحقّ له الترشح لمنصبه الحالي في المجلس كونه خس مركزه النيابي».

يوم الإثنين، عقد المجلس الأعلى اجتماعه الدوري، في مقر البطريركية في البرية، وتناول عمل كلّ اللجان، ومن ضمنها اللجنة القانونية برئاسة إبراهيم طرابلسي. فخرّض ورقة التعديلات المقترحة على النظامين التأسيسي والداخلي للمجلس الأعلى، المُقدمة من جورج عقيص وملحم

العضوية الحكمة في الهيئة التنفيذية الأمانة «يجمع السياسيين، من دون وإنشاء مجلس أمناء يُضفيهم ويراسه عبطة البطريرك، يجتمع مرّة كل ثلاثة أشهر لمناقشة المسائل السياسية التي تهمّ الوطن والطائفة».

الغاية الأولى لورقة رياشي - عقيص، هو فصل السياسة عن عمل المجلس الأعلى. ولكنّ ما يظهر من خلال التعديلات، أنّهما ينقلانها إلى مجلس الأمانة فما الهدف إذا من إنشاء الأخير؟ توضح المصادر أنّه «تُدرِك أنّ الساسة موجودة في كلّ مكان، ولكن نريد أن نلغي النزاعات السياسية داخل المجلس الأعلى بين الوزراء والنواب، الذين يستغلّونه لتعزيز نفوذهم والبحث عن مواقع»، لذلك المطلوب هو «أن يضمّ المجلس الأعلى العلمانيين في الطائفة، برعاية الإكليروس، للتركيز على المشاريع الإنمائيّة والاجتماعية التي



موقف التيار الوطني الحرّ «إيجابي» من المسودة التي طرحها عقيص ورياشي



اتهم فرعون رياشي بأنه يحاول إقصاء الماللات، (هيلم الموسوي)



تهمة المجتمع». في حين أنّ مجلس الأمانة «يجمع السياسيين، من دون أن يكون هناك ولاية أو انتخابات، مهمتهم في ظلّ هذا النظام الطائفي البدائي، المطالبة بالحقوق السياسية للكاثوليك، بحسب العناوين العريضة من دون الخرق في تفاصيل الأسماء والمحسوبيات».

موقف التيار الوطني الحرّ «إيجابي» من الورقة التي قدّمها عقيص ورياشي. يقول النائب نقولا الصخاوي إنّ التّيار «بالمبدأ، موافق عليها، فهي أصلاً غير مُسيئة، ولم تقدّم كمقاربة حزبية»، مُضيفاً بأنها «مسودة غير سيئة».

ولكنّ خلال الاجتماع، تسلّهى المجموعون نقاش حول الإجراءات التي ستُستخدم التعديلات، عوض الحديث عن التعديلات نفسها. فقزّر، تأجيل البحث بالموضوع إلى جلسة ثانية، وتحويل كلّ الاقتراحات إلى لجنة تشكّلت من إبراهيم طرابلسي (رئيساً) وعضوية كلّ من عقيص والوزير سليم جريصاتي وفرعون، «مع إمكانية أن يضمّ إليها آخرون».

ليست المرّة الأولى التي يُحاول فيها المجلس الأعلى للروم الكاثوليك تعديل نظامه، بدأت الفصّة قبل 14 عاماً، من دون أن يتحقّق الهدف. طوال تلك السنوات، كانت تُقدّم إلى اللجنة القانونية اقتراحات للتعديلات، «بُشّط هذه المرّة، وضمت إلى الاقتراحات الجديدة المقدمة» أصبح أمام اللجنة القانونية «خمسة اقتراحات، ولا يزال امامها 15 يوماً لاستقبال اقتراحات إضافية».

الوزير السابق سليم وردة هو أحد الذين تقدّموا بورقة تعديلات للنظام الداخلي. يقول في اتصال مع «الأخبار» إنه تقدّم باقتراحه «مباشرة إلى اللجنة القانونية، لذلك لم تتم مناقشته خلال اجتماع الإثنين».

لا يوافق وردة بالكامل على إبعاد «السياسة» عن المجلس الأعلى، ولو أنّه يعتبره «اقتراحاً قابلاً للنقاش».

ولكن بالنسبة إليه، «أهمّة المجلس الأعلى، أنّه يجمع على الطاولة نفسها كلّ الإكليروس والعلمانيين، حرام أن نُلغى هذه المرّة»، وفي كلّ الأحوال، يعتبر وردة أنّ «ورشة العمل ستكون طويلة. لا يزال هناك 15 يوماً من أجل تقديم الاقتراحات، بعدها شهر من أجل جمع كلّ الأوراق وضمها في مسودة واحدة، ونمّ نخطّم خلوة لمناقستها».

حتى ولو كانت الإجراءات طويلة، ولكنّ مصادر في المجلس الأعلى تعتبر أنّ «التعديل أصبح مُلحاً، بسبب وجود طاقات شبابية كثيرة خارج المجلس».

تقرير

استقالات في «القومي»... وحردان يواجهها

معارضيه الجُدد، «فطلب من نائب رئيس الحزب في الشام صفوان سلمان تقديم استقالته من منصبه ليستعيد عضويته في المجلس الأعلى، الأمر نفسه انطبق على أحد الأعضاء الأردنيين. بهذه الطريقة، تمكن حردان من تأمين نصاب آخر جلسة للمجلس الأعلى، فحضر 10 حزبيين (كان يكفي حضور تسعة أعضاء لعقد الجلسة)».

كذلك فإن هناك أعضاء رديفين، من الممكن تعيينهم مكان الأعضاء المستقلين من أجل الحفاظ على شرعية المجلس الأعلى، وهي أن لا ينقص العدد عن 13 عضواً». ولكن بالنسبة إلى المصادر، «يحقّ لرئيس المجلس الأعلى عدم تلاوة الاستقالات خلال الجلسة المقبلة. فلا تُعدّ نافذة».

(الأخبار)